وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 23 يناير 2024

أخبار الطاقة

النفط يتراجع مع تأثير الرياح الاقتصادية المعاكسة على توقعات الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

فقدت أسعار النفط المزيد من قوتها في تداولات أمس الاثنين، إذ ضغطت الرياح الاقتصادية المعاكسة على توقعات الطلب العالمي على النفط وعوضت المخاوف الجيوسياسية في الشرق الأوسط وهجوم على مرفأ روسي لتصدير الوقود خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وانخفض خام برنت 23 سنتا بما يعادل 0.3 بالمئة إلى 78.33 دولار للبرميل بعد أن انخفض سعر التسوية 54 سنتا يوم الجمعة. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط، الأمريكي تسليم فبراير 28 سنتًا إلى 73.13 دولارًا للبرميل، ومن المقرر أن ينتهي العقد في وقت لاحق يوم الاثنين. وبلغ عقد خام غرب تكساس الوسيط الأكثر نشاطا لشهر مارس 73.04 دولارا للبرميل، بانخفاض 21 سنتا.

وقال توني سيكامور، محلل منصة آي جي لتداول النفط عبر الانترنت: «إن إعادة الفتح الضعيفة هذا الصباح تتحدث كثيرًا عن المعنويات الحالية في سوق النفط الخام على الرغم من التوترات الجيوسياسية المستمرة في أوروبا والشرق الأوسط». ولم تتزحزح الأسعار إلا بالكاد على الرغم من هجوم طائرة بدون طيار أوكرانية مزعومة على محطة ضخمة لتصدير الوقود الروسي. وقالت شركة نوفاتيك الروسية المنتجة للنفط يوم الأحد إنها اضطرت إلى تعليق بعض عملياتها في محطة بحر البلطيق بسبب حريق.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة فاندا إنسايتس لتحليل سوق النفط، إنه في غياب أي تصعيد كبير، فإن الخام يتجه للتداول في نطاق محدود، مع بعض الضغط الهبوطي. وأدت الهجمات في البحر الأحمر وخليج عدن إلى تعطيل التجارة العالمية. كما شددت أسواق الخام الأوروبية والأفريقية ودفعت علاوة الشهر الأول لعقد برنت إلى عقد الستة أشهر إلى 1.99 دولار يوم الجمعة، وهو الأكبر منذ نوفمبر. ويشير هذا الهيكل، الذي يسمى التخلف، إلى تصور ضيق العرض للتسليم الفوري.

وقال سيكامور، إن أساسيات النفط لا تزال تمثل رياحًا معاكسة للأسعار، وأضاف أن «إنتاج النفط مرتفع وتوقعات النمو في الصين وأوروبا متباينة في أحسن الأحوال، في حين من المتوقع أن تظهر بيانات الناتج المحلي الإجمالي هذا الأسبوع أن سرعة الاقتصاد الأمريكي قد تباطأت بشكل كبير»، وتتراوح أحدث توقعات نمو الطلب الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ووكالة الطاقة الدولية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول لعام 2024 في نطاق واسع بين 1.24 مليون و2.25 مليون برميل يوميا على الرغم من أن المنظمات الثلاث تتوقع تباطؤ الطلب في عام 2025. وأظهرت بيانات بيكر هيوز يوم الجمعة أن عدد منصات النفط العاملة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار اثنتين إلى 497 الأسبوع الماضي،

وهو أدنى مستوى له منذ منتصف نوفمبر. وبشكل منفصل، قالت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية إن الإنتاج في حقل الشرارة النفطي استؤنف يوم الأحد، بعد أن أنهى محتجون اعتصاما أدى إلى وقف الإنتاج منذ أوائل يناير.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تنخفض مع استمرار المخاوف بشأن الطلب، وانتظار المزيد من الإشارات الاقتصادية. وقالوا، تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، لتعكس بعض مكاسب الأسبوع الماضي وسط مخاوف مستمرة من تباطؤ الطلب على النفط الخام في الأشهر المقبلة، في حين أن توقع العديد من الأحداث الاقتصادية الرئيسية أبقت الأسواق أيضًا في حالة من التوتر. وتسبب الطقس البارد الشديد في جميع أنحاء الولايات المتحدة في مزيد من الاضطرابات وتقييد السفر في أجزاء كبيرة من البلاد، مما يشير إلى ضعف الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم. وتفاقمت هذه الفكرة أيضًا بسبب سلسلة من الارتفاعات الأسبوعية في مخزونات المنتجات النفطية الأمريكية.

وقد أدت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على المدى القريب إلى إحباط أي مكاسب كبيرة في أسعار النفط هذا العام، مع ظهور علامات على تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في الصين وهي نقطة خلاف رئيسية، إذ شهد، أكبر مستورد للنفط في العالم، نموا مخيبا للآمال في الربع الرابع.

ودفعت المخاوف بشأن الطلب التجار إلى النظر إلى حد كبير فيما وراء الاضطرابات المحتملة في صادرات الوقود الروسية. وقالت شركة الطاقة نوفاتيك إنها علقت بعض العمليات في محطة رئيسية لتصدير الوقود في بحر البلطيق بعد هجوم مزعوم بطائرة بدون طيار أوكرانية.

وبينما سجل كلا العقدين برنت، والامريكي، مكاسب معتدلة الأسبوع الماضي، فقد كانا هادئين إلى حد كبير حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضهما بأكثر من 10٪ لكل منهما في عام 2023. ولم تتلق أسعار النفط الخام سوى القليل من الدعم بسبب المخاوف من انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط، حتى مع تصاعد الحرب بين إسرائيل وحماس وبدا أنها تمتد إلى أجزاء أخرى من المنطقة. لكن الصراع لم يكن له حتى الآن أي تأثير ملموس على إمدادات النفط من المنطقة.

ومن المتوقع أن تظل أسواق النفط تتمتع بإمدادات جيدة في النصف الأول من عام 2024، وسط إنتاج أمريكي قياسي مرتفع وتخفيضات إنتاج محدودة من منظمة البلدان المصدرة للبترول. وينتظر المتداولون الآن العديد من اجتماعات البنوك المركزية الكبرى والقراءات الاقتصادية خلال الأسابيع المقبلة للحصول على مزيد من الإشارات. من المقرر أن يجتمع بنك اليابان يوم الثلاثاء ومن المتوقع على نطاق واسع أن يحافظ على سياسته الحذرة للغاية. لكن المحللين حذروا من أي مفاجآت متشددة محتملة من بنك اليابان، وخاصة أي تغييرات في سياسات التحكم في منحنى العائد.

ومن المقرر أن يجتمع البنك المركزي الأوروبي في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ومن المرجح أن يكرر توقعاته لأسعار الفائدة المرتفعة على المدى الطويل، وهو ما يبشر بسوء للنشاط الاقتصادي في الكتلة. وتواجه منطقة اليورو بالفعل ركودا في أكبر اقتصاداتها، وسط تراجع النمو الاقتصادي. وسيتم أيضًا إصدار بيانات الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للربع الرابع في وقت لاحق من هذا الأسبوع، وستتم مراقبتها عن كثب بحثًا عن إشارات بشأن أكبر مستهلك للوقود في العالم. وتمنح قوة الاقتصاد الأمريكي، الاحتياطي الفيدرالي مجالًا أكبر لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول - وهو سيناريو

من المتوقع أن يؤثر على النشاط الاقتصادي والطلب على النفط في عام 2024. ومن المقرر أن يجتمع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل، ومن المتوقع أن يبقي أسعار الفائدة دون تغيير.

وانخفض النفط مع استئناف ليبيا العضو في منظمة أوبك الإنتاج في أكبر حقولها، مما عزز الامدادات العالمية وطغى في الوقت الحالي على المخاوف بشأن التوترات في البحر الأحمر التي يبدو أنها ستستمر في تعطيل الشحن. وانخفض سعر خام برنت نحو 78 دولارًا للبرميل، متراجعًا لليوم الثالث في أربعة أيا، في حين اقترب نظيره الأمريكي غرب تكساس الوسيط من 73 دولارًا للبرميل. وقالت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية إن التدفقات من حقل الشرارة – الذي كان يضخ في السابق حوالي 270 ألف برميل يوميا – ستستأنف بعد توقف دام ثلاثة أسابيع.

مع ذلك، تظهر بعض المقاييس علامات تضييق، مع تحول الانتشار السريع لخام غرب تكساس الوسيط - الفرق بين العقدين القريبين - إلى هيكل صعودي متخلف الأسبوع الماضي. يأتي ذلك في الوقت الذي أدى فيه الطقس البارد في الولايات المتحدة إلى توقف ملايين البراميل من الإمدادات، الأمر الذي قد يتطلب أسابيع لاستعادته. وقال محللو البنك الأسترالي النيوزلندي، إيه ان زد، انخفض النفط في الجلسة الصباحية الآسيوية يوم الاثنين وسط مخاوف بشأن الطلب. وفشلت أسعار النفط في الارتفاع وسط توقعات بانخفاض الطلب بشكل مفرط، في ظل خلفية الاقتصاد العالمي الضعيف.

في وقت تحدت الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، العقوبات الغربية على إمدادات الطاقة الروسية، حيث تشتري كميات كبيرة من النفط بسعر مخفض لمصانع المعالجة التابعة لها، لتصبح الصين أكبر مستورد للنفط الخام الروسي في عام 2023 وأظهرت بيانات يوم السبت أن روسيا تجاوزت السعودية لتصبح أكبر مورد للنفط الخام للصين في العام الماضي، وأظهرت بيانات الجمارك الصينية أن روسيا شحنت رقما قياسيا بلغ 107.02 مليون طن متري من النفط الخام إلى الصين العام الماضي، أي ما يعادل 2.14 مليون برميل يوميا.

وأدى تسارع الطلب من شركات التكرير الصينية والهندية على النفط المخفض إلى تعزيز سعر خام إسبو الروسي حتى عام 2023، متجاوزًا الحد الأقصى لسعر البرميل الذي حددته مجموعة السبع والذي فرضته في ديسمبر 2022 مع انتشار خيارات الشحن والتأمين البديلة للتحايل على العقوبات.

وتم تسعير شحنات الخام إيسبو تسليم ديسمبر بخصم يتراوح بين 50 سنتًا إلى 20 سنتًا للبرميل تقريبًا لمؤشر برنت، مقابل علاوة قدرها دولار واحد لشحنات تسليم أكتوبر وخصم قدره 8.50 دولارًا للشحنات التي تم تسليمها في مارس، وفقًا لمصادر تجارية. وفي الوقت نفسه، رفعت المملكة العربية السعودية أسعار الخام العربي الخفيف المميز اعتبارًا من يوليو، مما دفع بعض المصافي للبحث عن شحنات أرخص. ولدعم الأسعار، أعلنت المملكة العربية السعودية وروسيا، وهما من أكبر ثلاثة منتجين للنفط في العالم، عن تخفيضات الإنتاج والصادرات العام الماضي. وتمدد السعودية تخفيضات الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا هذا الربع، بينما قالت روسيا إنها ستعمق خفض الصادرات هذا العام إلى 500 ألف برميل يوميا من 300 ألف برميل يوميا.

وتستخدم مصافي التكرير الصينية التجار الوسطاء للتعامل مع شحن الخام الروسي وتأمينه لتجنب انتهاك العقوبات الغربية. ويستخدم المشترون أيضًا المياه قبالة ماليزيا كنقطة إعادة شحن للشحنات الخاضعة للعقوبات من إيران وفنزويلا.

وارتفعت الواردات التي تحمل علامة منشأها ماليزيا بنسبة 53.7% العام الماضي. ولم تعلن الصين عن أي شحنات رسمية من الخام الفنزويلي في ديسمبر على الرغم من تخفيف العقوبات الأمريكية على كراكاس في أكتوبر بعد اتفاق بين إدارة الرئيس نيكولاس مادورو والمعارضة السياسية. وارتفعت الشحنات إلى الصين من الولايات المتحدة العام الماضي بنسبة 81.1% العام الماضي على الرغم من التوترات الجيوسياسية بين بكين وواشنطن مع زيادة إنتاج الخام الأمريكي. وارتفع إجمالي واردات الصين من النفط الخام لعام 2023 إلى مستوى قياسي بلغ 563.99 مليون طن متري، أي ما يعادل 11.28 مليون برميل يوميا.

زراعة 1,1 مليون شجرة بالمدينة المنورة ضمن مبادرة السعودية الخضراء

الرياض

أعلنت شركة المياه الوطنية ممثلة بقطاعها الشمالي الغربي نجاحها في زراعة أكثر من مليون شجرة في أنحاء متفرقة بمنطقة المدينة المنورة، وذلك في إطار مبادرة السعودية الخضراء للمساهمة في تنمية الغطاء النباتي، ومكافحة التصحر، ورفع الوعي البيئي، وتعزيز الاستفادة من المياه المجددة التي تنتجها محطات المعالجة البيئية. يأتي ذلك بعد نجاحها في زراعة مليون شجرة بواحة بريدة بمنطقة القصيم.

وبينت المياه الوطنية، أنه وفقًا للخطة التنفيذية للتشجير، والاستفادة القصوى من المياه المجددة ثلاثياً، فقد استطاع القطاع الشمالي الغربي زراعة أكثر من 1,1 مليون شجرة متنوعة من البيئة المحلية في منطقة المدنية المنورة، مثل: شجر النيم، والسدر، والقرض، والسلم، والخبيز الساحلي، وذلك إسهامًا منه في مبادرة السعودية الخضراء، وتعظيمًا للاستفادة من المياه المجددة.

وأوضحت أن أعمال التشجير تمت وفق المخطط لها، حيث شملت مواقع متعددة في منطقة المدينة المنورة بزراعة أكثر من (679) ألف شجرة في المدينة المنورة، فيما غرست ما يزيد على 181 ألف شجرة في مركز أبيار الماشي، وفي محافظة ينبع زرعت أكثر من 98 ألف شجرة، وغرست في محافظتي خيبر والعلا أكثر 20 ألف شجرة، كما زرعت في محافظة بدر نحو 140 ألف شجرة، وفي محافظة المهد ومركز النباه نحو 33 ألف شجرة.

وأفادت أنها استهدفت بالزراعة المساحات المحيطة بمحطات المعالجة البيئية، حيث تروى جميع الأشجار بالمياه المجددة التي تنتجها المحطات، الأمر الذي سيسهم في التوازن البيئي في المملكة، مما سيكون له الأثر الإيجابي على جودة الحياة.

وأكدت الشركة أنها ماضية في استكمال زراعة المزيد من الأشجار في المواسم الزراعية المناسبة للبيئة المحلية، إضافة إلى دعمها مبادرات التشجير في مناطق المملكة، وتعزيز التكامل مع الجهات الأخرى، ضمن خططها للاستفادة من المياه المجددة في التوسع بالاسترزاع، والمساهمة في تحقيق مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء.

أسعار النفط تتصارع مع مزيج من التأثيرات الاقتصادية والجيوسياسية

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تشهد السوق النفطية عوامل هبوطية جراء ارتفاع إنتاج النفط في عدد من الدول، إلى جانب توقعات النمو المتباينة في الاقتصادات الكبرى مثل الصين وأوروبا.

ومن المرجح حدوث زيادة في العرض بقيادة الولايات المتحدة، ما يتسبب في ضغوط على أسعار النفط، وسط شكوك بشأن توقعات نمو الطلب مقابل مخاطر وتوترات جيوسياسية تسيطر على منطقة الشرق الأوسط.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن أسعار النفط تتصارع مع مزيج من التأثيرات الاقتصادية والجيوسياسية»، مشيرين إلى أنه على الرغم من التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط والهجوم التخريبي على محطة الوقود الروسية لا تزال الشكوك الاقتصادية تلقي بظلالها على توقعات الطلب العالمي، ما قد يشير إلى اتجاه هبوطي على المدى القصير.

ولفتوا إلى قناعة دوائر تحليلية عديدة بأن العوامل الجيوسياسية تحتل حاليا مرتبة متأخرة في التأثير في أسعار النفط، موضحين أن رد فعل السوق الفاتر للمخاطر الجيوسياسية، بما في ذلك هجوم الطائرات بدون طيار الأوكرانية والصراعات في الشرق الأوسط يعكس تركيزا أقوى على العوامل الاقتصادية.

وذكر المحللون أن الانخفاض الطفيف الأخير في منصات الحفر في الولايات المتحدة يشير إلى تشديد طفيف في العرض، لكن ليس بما يكفي لمواجهة الاتجاه الهبوطي الأوسع.

استمرار التقلبات

قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن وتيرة التقلبات مستمرة في سوق النفط الخام في بداية تعاملات الأسبوع»، مبينا أنه على المدى القصير من المرجح أن تظل سوق النفط هبوطية، متوقعا أن تؤدي الرياح الاقتصادية المعاكسة ولا سيما توقعات النمو غير المؤكدة في الاقتصادات الرئيسة والفائض المحتمل في العرض إلى ممارسة ضغوط هبوطية على الأسعار.

وأوضح أنه بعيدا عن أساسيات السوق التي لا تزال في وضع جيد ومستقر نسبيا، توفر التوترات الجيوسياسية بعض الدعم لأسعار النفط، لكن تأثيرها تطغى عليه عوامل اقتصادية أخرى، حيث يجب على المتداولين الاستعداد لاستمرار التقلبات مع مراقبة المؤشرات الاقتصادية واتجاهات الإنتاج من كثب للحصول على إشارات عن اتجاهات السوق النفطية.

تحركات السوق النفطية

ذكر ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن أسعار النفط الخام يمكن تقييمها حاليا بأنها

مستقرة نسبيا، مبينا أن تكون تحركات السوق النفطية في الأسبوع الجاري داخل نطاق محدود، لكن تبقى التوترات في الشرق الأوسط أمرا غير متوقع.
وأفاد بأن أبرز العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام حاليا هي التوترات في الشرق الأوسط والطقس الأمريكي شديد البرودة، لافتا إلى استمرار الجدل في السوق بسبب تباين التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي على النفط الخام، كما يؤثر سعر صرف الدولار الأمريكي وسياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي في اتجاهات سوق النفط.
من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، «إن أسعار النفط الخام أغلقت على ارتفاع في الأسبوع الماضي، لكنها استمرت في التذبذب ضمن نطاق التداول الذي دام شهرا واحدا»، مبينا أنها مدفوعة جزئيا بالتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط والاضطرابات الكبيرة في الإنتاج في الولايات المتحدة الناتجة عن الظروف الجوية القاسية.
وأضاف أن «المشهد الجيوسياسي شديد الاضطراب، حيث أدت الإجراءات ضد الصواريخ الحوثية المضادة للسفن إلى زيادة المخاوف بشأن أمن إمدادات النفط الخام واضطراب الملاحة وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين للسفن كافة».

السوق متوازنة

قالت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، «إنه على الرغم من التوترات في البحر الأحمر تظل سوق النفط العالمية متوازنة نسبيا، حيث يشكل انقطاع الإمدادات خطرا صعوديا، تقابله مخاوف بشأن صحة الاقتصاد العالمي».
وأفادت بأن الطقس البارد القاسي في الولايات المتحدة أثر بشكل كبير في إنتاج النفط، خاصة في داكوتا الشمالية حيث توقف نحو 40 في المائة من الإنتاج، إذ بلغ إنتاج النفط الخام الأمريكي 13.3 مليون برميل يوميا - وفقا لإدارة معلومات الطاقة - ومع ذلك، أفاد تقييم الأثر البيئي أيضا عن انخفاض كبير في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة، ما يشير إلى طلب قوي من مصافي النفط الخام، لكن هناك توقعات متباينة بسبب ارتفاع مخزونات البنزين ونواتج التقطير.
أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط يوم الإثنين، إذ يدرس المتعاملون تأثير الحرب في الشرق الأوسط وأوكرانيا في إمدادات النفط في ظل عوامل اقتصادية غير مواتية تضغط على الطلب العالمي على النفط.
وخلال التعاملات، ارتفع سعر خام برنت 90 سنتا إلى 79.46 دولار للبرميل.
وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الأمريكي الوسيط لشهر أقرب استحقاق تسليم فبراير 1.10 دولار إلى 74.42 دولار للبرميل. وارتفعت عقود خام غرب تكساس الوسيط مارس الأكثر نشاطا 91 سنتا إلى 74.16 دولار.

ارتفاع صادرات النفط السعودي إلى أعلى مستوى في 5 أشهر

عكاظ

أظهرت بيانات صادرة عن مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي) أمس (الإثنين)، أن صادرات السعودية من النفط الخام ارتفعت في شهر نوفمبر إلى أعلى مستوى لها في 5 أشهر، مسجلة ثالث زيادة على التوالي.

وارتفعت صادرات النفط الخام من المملكة العربية السعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، 0.6% إلى 6.336 مليون برميل يومياً من 6.297 مليون برميل يومياً في شهر أكتوبر، بزيادة 39 ألف برميل يومياً على أساس شهري، وانخفض الإنتاج 1.4% ليصل إلى 8.818 مليون برميل يومياً.

وفي شهر نوفمبر، اتفق منتجو النفط في تحالف «أوبك بلس» على خفض الإنتاج بشكل طوعي بنحو 2.2 مليون برميل يومياً في أوائل عام 2024، بقيادة السعودية المستمرة في خفضها الطوعي.

وتشير بيانات شهر نوفمبر إلى انخفاض في معدل تكرير النفط الخام في المصافي المحلية بمقدار 0.027 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 2.089 مليون برميل يومياً، كما انخفض حرق النفط الخام بمقدار 30 ألف برميل يومياً، ليصل إلى 501 ألف برميل يومياً.

وتقدم السعودية وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، أرقام الصادرات الشهرية إلى «جودي» التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، خفضت السعودية سعر الخام العربي الخفيف لعملائها في آسيا في شهر فبراير إلى أدنى مستوى له في 27 شهراً، وسط منافسة من الموردين الرئيسيين الآخرين ومخاوف من فائض العرض.

«أرامكو» ترسي عقدين لبناء منشآت غاز في السعودية بـ3.3 مليار دولار

الشرق الأوسط

وقّعت شركة «أرامكو السعودية» عقوداً تزيد قيمتها على 3.3 مليار دولار مع كونسورتيوم دولي مؤلَّف من شركتيْ «سينوبك» الصينية، و«تكنيكاس ريونيداس» الإسبانية، لتطوير مجمع جديد لمعالجة الغاز الطبيعي المُسال في المملكة.

ووفق إفصاح في البورصة الإسبانية، ستمتلك شركة «سينوبك» 65 في المائة من المشروع، مقابل 35 في المائة لـ«تكنيكاس ريونيداس».

وقالت الشركة الإسبانية، في بيان، إن العقدين اللذين يشملان أعمال الهندسة والمشتريات والبناء يتضمنان بناء منشآت تقطير الغاز الطبيعي المُسال (المرحلة الأولى)، والمرافق المشتركة (المرحلة الثانية) في مشروع «الرياس»، والتي تشمل مرافق التخزين والتصدير.

وذكر البيان أن المرافق الجديدة التي ستُطوّرها الشركتان الإسبانية والصينية ستصل طاقة المعالجة فيها إلى 510 آلاف برميل يومياً من الغاز الطبيعي المُسال. وأضاف أن مدة العقدين تصل إلى نحو 46 شهراً للحزمة الأولى، ونحو 41 شهراً للحزمة الثانية.

وهذا المشروع هو الأول الذي تمنحه «أرامكو السعودية» لشركة «تكنيكاس»، بعد التحالف الاستراتيجي الذي وقّعته الشركة الإسبانية مؤخراً مع مجموعة «سينوبك» الهندسية لتطوير المشاريع المشتركة. والهدف الأساسي منه هو تمكين مجزئات سوائل الغاز الطبيعي، وبالتالي إنتاج الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان.

يُذكَر أن الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو»، أمين الناصر، كان قد أعلن، في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، أن الشركة تتطلع لمزيد من الاستثمارات في مجال الغاز الطبيعي المُسال، لكي تصبح لاعباً رئيسياً في سوق الغاز المنقول بحراً.

ولهذا الغرض، أبرمت «أرامكو»، في سبتمبر (أيلول) 2023، أول صفقة لها على الإطلاق في مجال الغاز الطبيعي المُسال، عبر شراء حصة بنحو 500 مليون دولار قابلة للزيادة، في شركة «مد أوشن إنرجي» التي تستحوذ على حصص في 4 مشاريع أسترالية للغاز الطبيعي المُسال.

أسعار الطاقة في أوروبا تتراجع بسبب العاصفة «إيشا»

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار الطاقة في أوروبا، بينما سجلت العقود الآجلة للغاز الطبيعي أدنى مستوى خلال 6 أشهر، في الوقت الذي جلبت فيه العاصفة «إيشا» دفئاً غير معتاد، وعززت توليد الكهرباء من طاقة الرياح.

وانخفضت العقود الآجلة الرئيسية للغاز الطبيعي لما يصل إلى 6.4 في المائة، وتراجعت إلى أدنى مستوى منذ يوليو (تموز) الماضي. وتراجعت أسعار الطاقة خلال، يوم الاثنين، في ألمانيا وفرنسا إلى ما دون الصفر ساعات عدة. وتحولت للسالب عندما فاق العرض الطلب، وفق وكالة «بلومبرغ».

وتسببت رياح بقوة إعصار جلبتها العاصفة «إيشا» في عرقلة السفر عبر شمال أوروبا، وأدت لقطع الكهرباء في بعض المناطق. وتسببت العاصفة، التي ضربت بريطانيا خلال ساعات الليل، في تعطل شبكة السكك الحديدية، وإلغاء رحلات جوية، وانقطاع الكهرباء عن آلاف المنازل، يوم الاثنين.

كانت أسكوتلندا هي الأكثر تأثراً، حيث أدّت الرياح، التي تجاوزت سرعتها 144 كيلومتراً في الساعة، إلى إلغاء جميع خدمات القطارات، كما أُلغيت عشرات الرحلات الجوية من مطاريْ إدنبره وغلاسغو. وتأثرت حركة القطارات في بعض أجزاء جنوب إنجلترا، بما في ذلك ما بين لندن ومطار جاتويك.

وتستفيد أوروبا من عدد قياسي من مشاريع الطاقة المتجددة أقامتها العام الماضي، إلى جانب مخزون الغاز الطبيعي الهائل، والشتاء الدافئ نسبياً، بغض النظر عن بعض موجات البرد.

ووفقاً لبيانات الشبكة التي جمعتها وكالة «بلومبرغ»، قفز إنتاج طاقة الرياح في شمال أوروبا لحجم قياسي بلغ 25 ألفاً و723 ميغاواط.

وجاء معدل إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في المملكة المتحدة أقل من المعدل المرتفع الذي تحقق في ديسمبر (كانون الثاني)، ولكن يظل كما هو؛ حيث إنه غطى نحو 50 في المائة من إجمالي مزيج الطاقة في البلاد، صباح يوم الاثنين، بينما أسهم الغاز بنحو 20 في المائة فقط من توليد الطاقة، وفق بيانات الشبكة.

وفي ألمانيا، فإن توليد الكهرباء من طاقة الرياح في طريقه لتحقيق معدل مرتفع جديد، ليتجاوز المعدل القياسي السابق الذي تحقق قبل فترة عيد الميلاد (في 25 ديسمبر الماضي)، وفق نموذج أعدته «بلومبرغ».

وأظهرت بيانات مؤسسة البنية التحتية الأوروبية للغاز (جاز إنفرستراكشر يورو) الصادرة، الاثنين، تراجع نسبة امتلاء مستودعات تخزين الغاز الطبيعي في ألمانيا إلى 78 في المائة من طاقتها الاستيعابية خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى 199.3 تيراواط/ساعة، في حين كان متوسط نسبة الامتلاء في مثل هذا الوقت من السنة خلال السنوات الخمس الماضية 69

في المائة. وكانت النسبة في الأسبوع السابق 84 في المائة.

وذكرت وكالة «بلومبرغ» للأنباء، أن ألمانيا وفرنسا سجلتا أكبر تراجع في نسبة الملء بين الدول الأوروبية الأخرى.

وكانت مستودعات فرنسا الأقل امتلاءً من حيث النسبة المئوية، في حين سجلت إيطاليا أقل نسبة امتلاء مقارنة بمتوسط النسبة خلال السنوات الخمس الماضية.

وفي المقابل، سجلت النمسا والمجر أكبر نسبة امتلاء مقارنة بالمتوسط خلال السنوات الخمس الماضية.

وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي كله بلغت نسبة امتلاء مستودعات الغاز الطبيعي خلال الأسبوع الماضي 75 في المائة من الطاقة الاستيعابية.

متى يسترد النفط عافيته في ليبيا؟

محمد مختار

اندبندنت

تتباين التقديرات اليوم حيال قدرة ليبيا على استعادة مكانتها النفطية في بلد مزقته السياسة وأثخنه البارود في عشرية الاقتتال والتشرذم، من بعد عهد كانت فيه لاعباً مؤثراً في أسواق النفط العالمية، حين قارب إنتاجها عام 1970 نحو 3.4 مليون برميل يومياً، لتتبوأ بذلك المركز الثاني عربياً بعد السعودية التي كانت تنتج آنذاك 3.8 مليون برميل.

بين من يرى البلد العربي الواقع في شمال أفريقيا اليوم قادراً على إنتاج 1.2 مليون برميل يومياً كما هي توقعات وكالة الطاقة الدولية بحلول 2028، ومن هو أكثر تفاؤلاً بقدرته على استخراج 1.5 مليون برميل يومياً مثل صندوق النقد الدولي قبل هذا الموعد بعامين، يعرب محللون عن اعتقادهم بأنه من غير المرجح أن يُنظر إلى البلاد على أنها مورد يمكن الاعتماد عليه ما دام أن تجاذباتها السياسية مستمرة، في وقت تبدو الأجسام السياسية أكثر ارتياحاً ببقاء الوضع على ما هو عليه حالياً من سيناريو الذهاب إلى الانتخابات، في ظل وجود حكومتين ومجلسين نيابيين وانقسام في المؤسسات والهيئات كافة بين حكومتي الشرق والغرب.

بعد مرور أكثر من نصف قرن، يبلغ إنتاج ليبيا الحالي 32 في المئة فقط من ذروته عام 1970، إذ سجل إنتاج البلاد النفطي في 2023 قرابة 1.1 مليون برميل يومياً، مما يجعلها في المرتبة 18 على مستوى العالم، في وقت تطمح إلى تحقيق إنتاج قدره مليوني برميل يومياً بحلول عام 2030.

أهداف من دون تحقيق

في 2017، أعلنت ليبيا عن هدف أكثر طموحاً يتمثل في إنتاج 2.2 مليون برميل يومياً بحلول عام 2023، لكن هذا الهدف لم يتحقق ليس بسبب ندرة النفط، بل على العكس من ذلك، تضاعفت احتياطات البلاد المؤكدة من النفط خلال الأعوام الـ 40 الماضية، مما جعلها صاحبة أكبر احتياطات من هذا القبيل في أفريقيا، مستحوذة على ما يقارب 40 في المئة من إجمالي احتياطات القارة، لكن البلد الذي يشكل النفط عماده الاقتصادي بنسبة 98 في المئة من الإيرادات و60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، عانى حرباً أهلية منذ عام 2014 أدت إلى تدمير كبير في بنيته التحتية وضعف اجتماعي وفساد مؤسساتي، وهو ما كان له بالغ الأثر في معنويات المستثمرين.

يربط المحلل الاقتصادي الليبي يوسف مسعود بين واقع قطاع النفط في بلاده وما تشهده من فساد وأعمال تهريب وفق قوله، إذ يرى الثروة النفطية في ليبيا تعاني عمليات نهب واسعة، ويشير إلى أن من الشركات الأجنبية من يعي ذلك، لذا لم يدفع بعضها ما يستوجب دفعه لخزانة الدولة، مستشهداً في ذلك بتقرير ديوان المحاسبة لعام 2022.

وتحدث مسعود عما أسماه «نهب الثروة النفطية» من جانب تلك الشركات، ومن ذلك ما وجه به رئيس المؤسسة

الوطنية للنفط السابق مصطفى صنع الله في شأن التحقيق في إهدار نحو 750 مليون دولار، وهو مبلغ يضاهي مخصصات دعم المحروقات (800 مليون دولار) في موازنة الدولة عام 2021، والتي ترغب حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة في إلغائه حالياً.

مستويات إنتاج متواضعة

وتظل مستويات الإنتاج في ليبيا متواضعة، فوفق مذكرة بحثية حديثة عن مركز الدراسات gis ومقره ليختنشتاين، فإن شركات النفط الكبرى لم تلتزم بعد رأس المال اللازم لتحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج، وبمستويات الإنتاج الحالية، يمكن لاحتياطات البلاد من النفط أن تدوم ما يقارب 340 عاماً وهي الأطول في العالم، وما لم يتحسن مناخ الاستثمار بصورة جذرية، فمن المحتم أن تخسر البلاد أكبر قدر ممكن في تحول الطاقة، مع تعرض ثرواتها النفطية المحتملة لخطر كبير بأن تصبح عديمة القيمة.

في 1958، بعد سبعة أعوام من حصولها على الاستقلال عن فرنسا والمملكة المتحدة، حققت ليبيا أول اكتشاف نفطي، وبدأ الإنتاج بعد عام، وبحلول 1961، بدأت صادراتها النفطية وأصبحت عضواً في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في 1962، وبين عامي 1965 و1969، شهد إنتاج النفط الليبي نمواً ملحوظاً، وصل إلى ذروته في 1970.

وبعد رحيل حكم الملك إدريس السنوسي في الأول من سبتمبر (أيلول) 1969، أنشأ الرئيس الأسبق معمر القذافي، المؤسسة الوطنية للنفط في البلاد عام 1970، وبعد ثلاث سنوات أمم الصناعة التي كانت تديرها في المقام الأول شركات أجنبية، مما خلق عداء تجاه الحكومات الغربية، وظهور صلات جمعت النظام السابق بالجماعات الإرهابية، أدت إلى فرض مجموعة أولية من العقوبات على البلاد في 1978، ومع ذلك، كان تفجير طائرة ركاب تابعة لشركة «بان آم» فوق لوكربي بإسكتلندا في ديسمبر (كانون الأول) 1988 السبب في العزلة الأكثر خطورة للبلاد، ففي نوفمبر (تشرين الثاني) 1991 وجهت المحاكم الإسكتلندية والأميركية الاتهام إلى اثنين من عملاء الاستخبارات الليبية بتورطهما في الهجوم، وعلى رغم الاتهامات رفض نظام القذافي تسليمهما، مما أدى إلى فرض عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا التي أثرت بصورة رئيسة في الاستثمار بقطاع النفط.

وإلى أن خففت العقوبات عام 2004، في أعقاب تفكيك أسلحة الدمار الشامل الليبية وبرامج تطوير الصواريخ طويلة المدى، كافح إنتاج النفط ليتجاوز 1.5 مليون برميل يومياً، ودعم تخفيف العقوبات عودة شركات النفط العالمية، مما أدى بدوره إلى زيادة الإنتاج، وبينما بدأت الأمور تبدو أفضل دخلت ليبيا فترة أخرى من عدم الاستقرار في أعقاب انتشار أحداث 2011 وإطاحة حكم القذافي، مما خلف فراغاً سياسياً في البلاد، استغلت خلاله منشآت وحقول إنتاج النفط كورقة ضغط بين الأطراف السياسية المتناحرة، ليهبط إنتاج ليبيا إلى مستوى منخفض بلغ 500 ألف برميل يومياً في ذلك العام.

الانقسام السياسي يضعف القطاع

ولا تزال البلاد منقسمة سياسياً مع وجود حكومتين متنافستين، واحدة في طرابلس والأخرى في شرق ليبيا، تدعم كل منهما قوى مختلفة مؤثرة في المنطقة، وتوزعت في ما بينهما مرافق إنتاج وتصدير النفط، إذ أصبح ميناءي السدرة ورأس

لانوف حيث 42 في المئة من قدرة تصدير النفط الليبي تحت سيطرة حكومة الشرق، في حين احتفظت حكومة الغرب بمنشأتي التصدير الزاوية ومليتة، بما تمثلانه من 28 في المئة من صادرات البلاد، ووسط هذا الانقسام حوصرت الحقول للمطالبة بحصة أكبر من عائدات النفط أو لتحقيق مكاسب سياسية، وكانت إحدى هذه الحوادث الحصار الذي دام 10 أشهر في 2020 بقيادة حكومة الشرق، مما قلص بشدة إنتاج البلاد.

لكن على رغم أن هناك درجة من الاستقرار منذ ذلك الحين، ترى رئيسة مركز الأبحاث «كريستول إنرجي» ومقره لندن كارول نخلة أن احتمال وقوع مثل هذه الحوادث مرة أخرى يظل قائماً ما دام أن حكومة موحدة غائبة عن البلاد، وتقول «اعترافاً بهشاشة الوضع، أعفت أوبك ليبيا من التزام أي حصص، إذ مثلت المشكلات السياسية التي تعيشها البلاد كلفة باهظة، إضافة إلى الخسائر الاقتصادية والبشرية، فتآكل تأثير ليبيا في أسواق النفط العالمية مع خسارة حصتها في السوق من سبعة في المئة عام 1970 إلى 1.2 فقط عام 2022، وحل محلها لاعبون آخرون. على سبيل المثال، كانت لدى العراق، أحد أقران أوبك والدولة التي يصنفها صندوق النقد الدولي على أنها هشة، عام 1965 حصة السوق نفسها تقريباً داخل المنظمة مثل ليبيا (حوالى 10 في المئة)، لكنه تمكن من زيادة حصته إلى حوالى 13 في المئة بحلول عام 2022، وانخفضت حصة ليبيا في منظمة أوبك إلى ثلاثة في المئة فقط».

ولا تزال ليبيا اليوم دولة مصدرة للنفط ذات أهمية كبيرة، خصوصاً بالنسبة إلى أوروبا التي تستحوذ على معظم الإنتاج الليبي، نظراً إلى القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية، إذ تمثل 71.5 في المئة من صادرات النفط الليبية عام 2022، بينما يتجه ما يقارب 20 في المئة إلى آسيا والمحيط الهادئ والبقية إلى أميركا الشمالية، وفي ذلك العام، كانت ليبيا سادس أكبر مورد للنفط الخام إلى الاتحاد الأوروبي بعد روسيا والولايات المتحدة والنرويج وكازاخستان والعراق.

تراخيص استكشافية طموحة

وتخطط المؤسسة الوطنية للنفط في 2024 لإطلاق جولة تراخيص للنفط والغاز، وهي الجولة الأولى من نوعها منذ 17 عاماً، وستوجه تراخيص التنقيب لشركات النفط العالمية، وفق ما صرح به وزير النفط والغاز في حكومة الوحدة الوطنية محمد عون، مشيراً إلى أن بلاده ليست تجابه عودة الشركات العالمية، لكن يتعين على الشركات أن تأتي للتنقيب، وليس في الحقول المكتشفة بالفعل.

وقبل الحرب الأهلية، اجتذبت ليبيا مجموعة متنوعة من المستثمرين، بما في ذلك شركات النفط الأوروبية الكبرى مثل «إيني» الإيطالية و«ريبسول» الإسبانية و«توتال إنيرجيز» الفرنسية، وشركات أميركية كبرى مثل «كونوكو فيليبس» و«إكسون موبيل»، ولاعبين آخرين (سوناطراك الجزائرية، وغازبروم الروسية، وتاتنفت) مع بقاء «إيني» اللاعب الأبرز.

ومع بداية الحرب الأهلية عام 2012، انسحبت شركات مثل «شل» و«إكسون موبيل» في حين استمرت شركات أخرى في القيام بأدوار مهمة مثل شركة «إيني» الإيطالية التي تعمل في ليبيا منذ عام 1959، وتعتمد على البلاد في ما يقارب 10 في المئة من محفظة إنتاجها، وتتركز معظم حصصها في الحقول الواقعة في الجزء الغربي من البلاد.

وفي نهاية العام الماضي، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا أن شركة «إيني»، إلى جانب شركتي «بريتيش بتروليوم»

البريطانية و»سوناطراك» الجزائرية، تخطط لاستئناف أنشطة الاستكشاف والتعاقد في البلاد بعدما تحسن الوضع الأمني، كما أعلنت شركة «أو أم في» النمسوية عن نيتها استئناف عملياتها بحلول فبراير (شباط) 2024.

لكن مع ذلك، تعتقد كارول نخلة بأن أخطار ممارسة الأعمال التجارية في ليبيا لا تزال مرتفعة، إضافة إلى الأخطار السياسية والأمنية الملحوظة، فلا تزال البلاد تعاني سوء الإدارة، بخاصة في قطاعي النفط والغاز.

ووفقاً لمؤشر معهد حوكمة الموارد الطبيعية، فإن ليبيا هي الأسوأ حكماً بين دول «أوبك» الـ 13 وغيرها من منتجي النفط العالميين، وتدهور أداء البلاد على مؤشرات البنك الدولي للحوكمة في العقد الماضي.

وتختتم المحللة الاقتصادية أنه «نتيجة لذلك، سيتعين على ليبيا أن تقدم شروطاً جذابة للمستثمرين لتعويضهم عن الأخطار الكبيرة التي قد يتعرضون لها، ستدعم عودة شركات النفط العالمية نمو الإنتاج في ليبيا، لكن الوصول إلى مليوني برميل يومياً من الإنتاج يبدو طموحاً إلى حد ما».

ومن المتوقع أن يظل انطلاق قطاع النفط في ليبيا حبيس التوتر السياسي والتأزم الذي تعيشه البلاد منذ 2011، مما يرجح أن تظل أهداف المؤسسات الحاكمة للقطاع النفطي في ليبيا حبراً على ورق، ما لم تترافق مع استقرار سياسي وأمني واقتصادي في الفترة المقبلة.

الصين تعيد إطلاق سوق ائتمان الكربون بعد توقفها في 2017

اقتصاد الشرق

أعادت الصين إطلاق سوقها الطوعية لتعويض الكربون بعد توقف لمدة طويلة، إذ قدمت تمويلاً لمشروعات تتمتع بالقدرة على الحد من الانبعاثات، ولكنها تجد صعوبة في تحقيق أرباح.

ذكر التلفزيون الحكومي الصيني أن التداول على المستوى الوطني لأرصدة ائتمان خفض الانبعاثات المعتمدة بدأ اليوم في بكين. في عام 2017، توقف إصدار أرصدة الائتمان لمنع وجود فائض بالمعروض.

تواصلت الجهود لإعادة تشغيل السوق على مدى أكثر من عام، مع اختيار بورصة بكين الخضراء الصينية لاستضافة عمليات التداول. في بداية الأمر، ستكون الأرصدة الوحيدة المتاحة خاصة بالمشروعات المعتمدة قبل 2017. من المنتظر أن تبدأ الحكومة الموافقة على مشروعات جديدة في وقت لاحق.

ائتمانات جديدة في 2024

خلال السنة الماضية، أعلنت الحكومة أن الموافقات الجديدة ستشمل مجالات توليد الكهرباء من الطاقة الحرارية الشمسية، وطاقة الرياح البحرية، وعمليات التشجير، واسترداد أشجار المانغروف.

قال سونغ يوتونغ، محلل الكربون في «مجموعة بورصة لندن للأوراق المالية» (London Stock Exchange Group)، إن المؤسسات التي تعتمد المشاريع وتتحقق من الانبعاثات لابد أنها ستحصل على الاعتماد في وقت لاحق من العام الجاري، مما يمهّد السبيل للحصول على ائتمانات جديدة في عام 2024.

تملك الصين سوقاً وطنية منفصلة لشهادات حقوق الانبعاثات تغطي قطاع توليد الكهرباء، والتي يرجح أن تتوسع لتشمل قطاعات أخرى بأقرب وقت من العام الحالي. يمكن للشركات التي تصدر انبعاثات ملوثة استخدام أرصدة الائتمان الطوعية لتعويض ما يصل إلى 5% من انبعاثاتها إذا لم تملك شهادات كافية لحقوق الانبعاثات صادرة عن الحكومة.

الطاقة النووية أفضل وأرخص من الغاز والطاقة المتجددة

أحمد أيوب

الطاقة

يبدو أن استعمال الطاقة النووية سيظل محتفظًا بريقه وقوة تأثيره بين أنواع الوقود المختلفة، بحسب النتائج التي توصّل إليها مؤشر الاتجاهات العامة نحو الطاقة النظيفة، بعد استطلاع للرأي شمل 20 ألف مشارك من 20 دولة حول العالم.

وتبيّن من خلال استطلاع الرأي أن 46% من المشاركين يؤيّدون استعمال الوقود النووي، في حين عارض 28% ممن شملهم الاستطلاع الاعتماد على هذا النوع من الطاقة، وفقًا لما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويأتي هذا الاستطلاع المهم حول تأييد استعمال الطاقة النووية أو معارضتها وقودًا حول العالم، في وقت تتبنّى فيه الكثير من الدول سياسات التخلص التدريجي من الوقود النووي الذي يُعد بمثابة سلاح ذي حدين.

مؤشر اتجاهات الطاقة النظيفة

يُعد مؤشر الاتجاهات العامة نحو الطاقة النظيفة بمثابة أكبر دراسة دولية منشورة حول رأي الناس في استعمال الطاقة النووية وقودًا، وذلك من خلال بيانات جُمعت من أكثر من 20 ألف مشارك، بحسب ما نشره موقع «وورلد نيوكلر نيوز» World Nuclear News، في يناير/كانون الثاني 2024.

وقالت شركة أبحاث الطاقة النظيفة راديانت إنرجي (Radiant Energy)، إن المؤشر أُعد لقياس دعم أو معارضة الناس حول العالم لمصادر الطاقة النظيفة، وما الذي يدفع هذه الاتجاهات، وكيف يُمكن للمؤسسات تلبية ما يريده الجمهور بصورة أفضل.

أُجري استطلاع الرأي عبر الإنترنت، وشمل الدول التي وقع الاختيار عليها ضمن الاستطلاع جميع دول مجموعة الـ7 ودول تجمع البريكس، وأفضل 14 دولة في العالم خلال 2022 في توليد الكهرباء من الطاقة النووية، والإمارات العربية المتحدة، و4 دول لا تمتلك توليد الكهرباء من الطاقة النووية من جميع أنحاء العالم هي: أستراليا وإيطاليا والنرويج والفلبين، وشمل الاستطلاع 85% من سكان العالم الذين يعتمدون على الطاقة النووية.

خيار مرغوب

من بين الدول الـ20 التي شملها استطلاع الرأي، توجد 17 دولة تدعم استعمال الطاقة النووية وقودًا بصورة تامة.

وأظهر استطلاع الرأي أن عدد مؤيدي استعمال الطاقة النووية وقودًا في الصين والهند (أكبر بلدين في العالم من حيث عدد السكان) زاد بمعدل 3 أضعاف عن عدد المعارضين.

وأوضح مؤشر الاتجاهات العامة نحو الطاقة النظيفة، أن المشاركين في الاستطلاع فضّلوا الطاقة النووية بصورة تفوق استعمال طاقة الرياح البرية، أو الكتلة الحيوية المستخرجة من الأشجار، أو الغاز المقترن بالكربون وتخزينه.

وقال 25% ممن شملهم الاستطلاع، إن بلادهم يجب أن تركز على الطاقة النووية، في حين أشار 66% من المشاركين إلى أن الطاقة النووية موثوقة، كما أظهر الاستطلاع أن الأشخاص الذين يعدون الطاقة النووية موثوقة لديهم دعم أكبر بمعدل 4 أضعاف لاستعمالها وقودًا.

وينظر العدد الأكبر ممن شملهم الاستطلاع إلى أن تكلفة الوقود النووي هي الأقل مقارنة بتكلفة طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية في البلدان التي تخلصت في السابق من استعمال الطاقة النووية.

وأشار الاستطلاع إلى أن الطاقة النووية هي التكنولوجيا الأكثر إيجابية في خفض فواتير الكهرباء في بلدان ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية والسويد، وهي البلدان التي سبقت دول العالم في التخلص التدريجي من الطاقة النووية.

هناك مخاوف أيضًا

حمل استطلاع الرأي، الذي أجرته شركة راديانت للأبحاث، بعض المخاوف من استعمال الطاقة النووية وقودًا، إذ يرى أكثر من نصف المشاركين به (53%) أن الطاقة النووية خلقت قدرًا لا بأس به أو قدرًا كبيرًا من انبعاثات غازات الدفيئة.

وعلى صعيد السلامة، قال 79% من المشاركين إنهم قلقون بشأن السلامة النووية، وضمن هذه المجموعة توجد أغلبية تبلغ 40% تؤيد استعمال الطاقة النووية، في حين يعارض استعمالها 33%.

وتبيّن من خلال المسح أيضًا، أن 3 أضعاف المُستجيبين يرغبون بالاستمرار في استعمال الطاقة النووية وقودًا مقارنة بالتخلص التدريجي منها، وفي البلدان الـ4 التي ليست لديها مفاعلات تجارية موجودة، يرغب عدد مضاعف من المشاركين في بناء محطات جديدة للطاقة النووية بدلًا من حظر استعمالها.

الطلب على النفط في 2024.. نظرة متفائلة لمؤسسات كبرى

رجب عزالدين
الطاقة

شاعت نظرة إيجابية بشأن توقعات الطلب على النفط في 2024، رغم الضغوط الاقتصادية التي يمرّ بها العالم ومستويات التضخم والفائدة التي ما زالت عالية مقارنة بسنوات ما قبل الحرب الروسية الأوكرانية.

وأبدت 3 مؤسسات دولية متخصصة، وهي وكالة الطاقة الدولية، وإدارة معلومات الطاقة الأميركية، ومنظمة أوبك، توقعات متفائلة بشأن الطلب العالي على النفط خلال عام 2024، بعد أن سجل رقمًا قياسيًا عام 2023.

ورصدت وحدة أبحاث الطاقة توقعات الطلب على النفط في 2024 في أحدث التقارير الشهرية الدورية الصادرة عن المؤسسات الـ3، التي شهدت رفع التوقعات من جانب وكالة الطاقة وإدارة معلومات الطاقة، في حين حافظت أوبك

على تقديراتها السابقة، لكنها ما تزال الأكثر تفاؤلًا في السوق.

وأعلنت أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأميركية أول توقعاتهما للطلب على النفط في 2025، ومن المقرر أن تصدر وكالة الطاقة تقديراتها خلال أبريل/نيسان المقبل.

توقعات الطلب على النفط في 2024
رفعت وكالة الطاقة الدولية تقديرات الطلب على النفط في 2024، مع تأكيدها أن الأسواق ما زالت تتمتع بإمدادات جيدة، رغم الاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط منذ أكثر من 3 أشهر.

وتوقعت الوكالة الدولية في تقريرها -الصادر 18 يناير/كانون الثاني -2024 نمو الطلب على النفط بمقدار 1.24 مليون برميل يوميًا خلال 2024، بزيادة عن التقديرات الصادرة خلال الشهر السابق عند 1.1 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 102.96 مليونًا.

ورغم رفع التوقعات، فإن الطلب على النفط في 2024 سيستمر في اتجاه التباطؤ، مقارنة بحجم نموه البالغ 2.3 مليون برميل يوميًا في عام 2023، ويرجع ذلك إلى الرياح المعاكسة للاقتصاد العالمي وتحسّن معايير الكفاءة ونمو أسطول السيارات الكهربائية، بحسب التقرير الذي حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه.

وفي المقابل، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات نمو الطلب على النفط في 2024، إلى 1.39 مليون برميل يوميًا، مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 1.34 مليون برميل يوميًا.

ويعني ذلك أن إجمالي الطلب على النفط عالميًا قد يصل إلى 102.46 مليون برميل يوميًا في 2024، بحسب تقرير آفاق الطاقة قصيرة الأجل الصادر 9 يناير/كانون الثاني 2024.

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة -في أول تقديراتها لعام -2025 نمو الطلب بمقدار 1.21 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى رقم قياسي جديد عند 103.67 مليونًا.

يوضح الرسم التالي -أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- توقعات أوبك لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024:

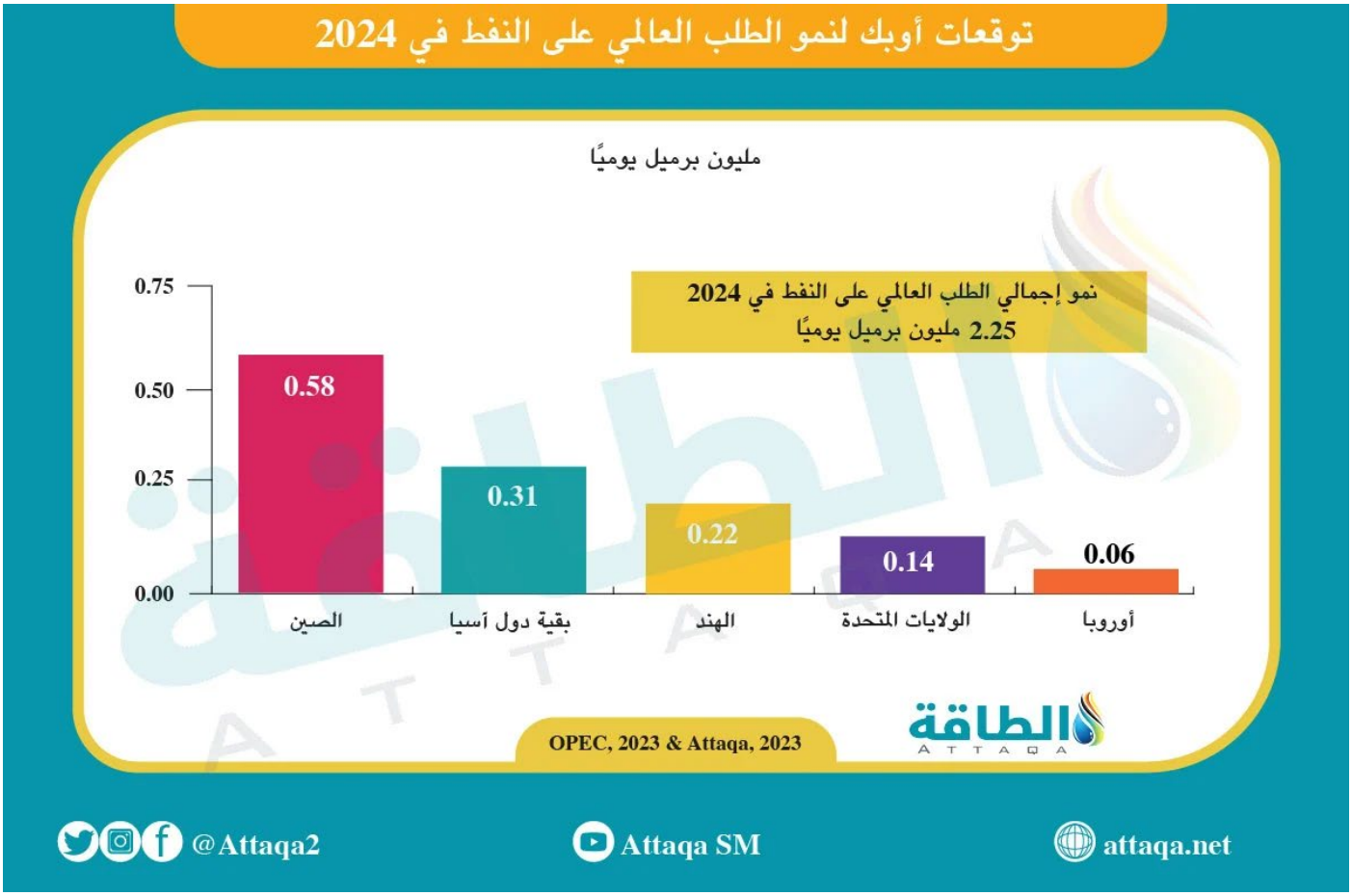

أمّا منظمة أوبك، فقد حافظت على تقديرات نمو الطلب على النفط في 2024 دون تغيير عند 2.25 مليون برميل يوميًا، مثل التقديرات السابقة، بحسب التقرير الصادر 17 يناير/كانون الثاني 2024.

وتوقعت المنظمة وصول إجمالي الطلب على النفط في 2025 إلى مستوى قياسي عند 106.21 مليون برميل يوميًا، مقابل 104.36 مليون برميل يوميًا خلال 2024، ما يعني نموه بنحو 1.85 مليونًا.

توقعات معروض النفط العالمي

توقعت وكالة الطاقة الدولية ارتفاع المعروض العالمي من النفط خلال عام 2024 بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا، ليصل إلى مستوى جديد عند 103.5 مليون برميل يوميًا، مدفوعًا بمعدلات إنتاج قياسية مرتقبة في الولايات المتحدة والبرازيل وغايانا وكندا.

ورجّحت الوكالة الدولية أن تأتي الزيادة المتوقعة في إمدادات النفط العالمية خلال 2024 من خارج دول تحالف أوبك+، المستمر في سياسة التخفيضات الطوعية للإنتاج منذ عام 2023.

أمّا من حيث المعروض النفطي من خارج منظمة أوبك، فتوقعت وكالة الطاقة نموه 1.3 مليون برميل يوميًا في 2024، مقابل التقديرات السابقة البالغة 1.2 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 70.4 مليونًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

من جانبها، خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية تقديرات نمو المعروض النفطي من خارج أوبك إلى 0.84 مليون برميل يوميًا خلال 2024، مقابل 0.86 مليونًا في التوقعات السابقة.

وهذا يعني أن إجمالي الإمدادات النفطية من خارج دول أوبك قد يصل إلى 70.38 مليون برميل يوميًا في 2024، مقابل 69.54 مليونًا خلال 2023.

كما توقعت إدارة معلومات الطاقة -في أول تقديرات لعام -2025 نمو المعروض من خارج أوبك بمقدار 0.94 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 71.32 مليون برميل يوميًا العام المقبل.

ويوضح الرسم التالي - الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- توقعات أوبك لإنتاج السوائل النفطية في بعض الدول لعام 2024:

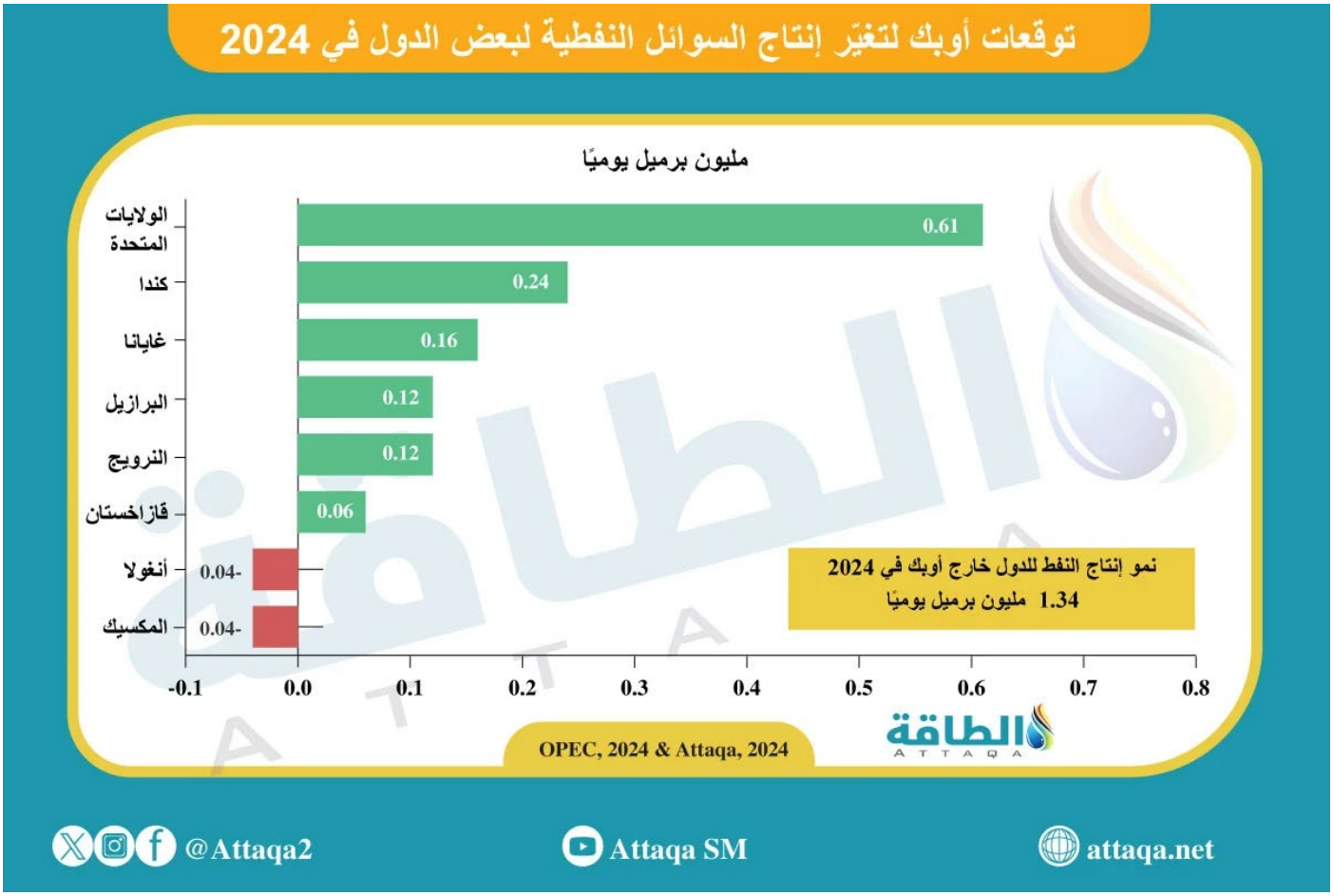

على الجانب الآخر، خفضت أوبك توقعات نمو المعروض النفطي من خارجها خلال 2024، بوتيرة طفيفة إلى 1.34 مليون برميل يوميًا، مقابل التقديرات السابقة البالغة 1.37 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 70.40 مليونًا.

وتوقعت نمو المعروض النفطي من خارج أوبك بنحو 1.27 مليون برميل يوميًا خلال 2025، ليبلغ 71.67 مليونًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

مخزونات النفط العالمية

أظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية ارتفاع مخزونات النفط التجارية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1.3 مليون برميل خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2023، لتصل إلى 2.790 مليار برميل، لتظل أقلّ من متوسط السنوات الـ5 الماضية بنحو 92 مليون برميل.

وكشفت بيانات منظمة أوبك ارتفاع مخزونات النفط العالمية لأول مرة منذ 5 أشهر، بمقدار 7.3 مليون برميل على أساس شهري خلال نوفمبر/تشرين الثاني، ليصل الإجمالي إلى 2.819 مليار برميل.

وجاءت مخزونات النفط العالمية أعلى بنحو 25 مليون برميل على أساس سنوي، لكنها ظلت أقلّ بمقدار 62 مليون برميل عن متوسط الأعوام الـ5 الماضية، كما بقيت أدنى بمقدار 122 مليون برميل، مقارنة بمتوسطها خلال (2015-2019).

في المقابل، تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى وصول إجمالي مخزونات النفط العالمية إلى 2.843 مليار برميل بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2023.

شكراً